

ديناميكية القوى الصاعدة في النظام الإقليمي والدولي « البرازيل أنموذجاً »

المدرس الدكتور

سعد ساهي عباس

وزارة التربية – مديرية تربية بغداد / الرصافة الثانية

Saadsahi61@gmail.com

07705859515

<https://doi.org/10.61884/hjs.v14i53.586>

ملخص :

بعد انتهاء الحرب الباردة شهد العالم صعود قوى عظمى على الساحة الإقليمية والدولية، ومن بينها البرازيل التي امتلكت مجموعة من القدرات والإمكانات المادية التي مكنتها من المساهمة والقيام بدور فعال في صياغة قواعد التفاعلات الدولية وتؤدي دوراً هاماً على المستوى الدولي، ولذلك لا بد من التأكيد على أنها إحدى القوى الصاعدة والاقتصادات المهمة. لقد حققت نمواً كبيراً، وتستطيع أن تتبوأ مكانة اقتصادية مهمة، تتيح لها العمل مع دول العالم لتغيير معادلات النظام الدولي، إذ تعتمد سياسات القوة الناعمة لدول البريكس أو غيرها من التجمعات التابعة لها على مجموعة من القيم، بما في ذلك تحقيق الأمن والسلام والتنمية، ومبادئ العدالة والتضامن الدولي وتحقيق النجاح الاقتصادي، ومبادئ الحوار والحوار الدولي والإقليمي، تحالفات مبنية على رؤية مشتركة لإصلاح النظام الدولي، تهدف إلى تعزيز دوره وأهميته من خلال الوساطة في حل الأزمات والمشاكل العالمية.

الكلمات المفتاحية: القوى الصاعدة، البرازيل، النظام الإقليمي، النظام الدولي، الميركوسور.

The dynamic of the rising powers in the regional and international system “Brazil as an example”

Saad Sahi Abbas

Saadsahi61@gmail.com

07705859515

ABSTRACT:

After the end of the Cold War, the world witnessed the rise of great powers on the regional and international scene, including Brazil, which possessed a set of capabilities and material capabilities that enabled it to contribute and play an effective role in formulating the rules of international interactions and play an important role at the international level. Therefore, it must be emphasized that it is one of the rising powers and important economies. It has achieved significant growth and can assume an important economic position that allows it to work with countries around the world to change the equations of the international system. The soft power policies of the BRICS countries or other affiliated groupings are based on a set of values, including achieving security, peace and development, the principles of justice and international solidarity, achieving economic success, and the principles of international and regional dialogue and debate. Alliances built on a common vision for reforming the international system, aiming to enhance its role and importance through mediation in resolving global crises and problems.

KEYWORDS: rising powers, Brazil, regional system, international system, Marcos.

المقدمة

يُعد ظهور القوى الصاعدة في المجال الإقليمي والدولي حالة ديناميكية تؤطرها وتنظمها العديد من التفاعلات في النظام الإقليمي والدولي، فقد اسهم بروز هذه القوى في تحسين وتوظيف إمكاناتها لتحقيق مجموعة من الأهداف المجالية ضمن النطاق الإقليمي والدولي، ومن هذه القوى هي دولة البرازيل، حيث تحتل البرازيل مكانة هامة على الساحتين الإقليمية والدولية، ويتزايد دورها بشكل مستمر منذ نهاية الحرب الباردة، ومقارنة بالدول الناشئة مثل الصين والهند وجنوب أفريقيا، تتمتع البرازيل بالعناصر والقدرات المادية التي تمكنها من المساهمة في صياغة قواعد الحوكمة، وللتفاعل دولياً ولعب دور فعال على المستوى الدولي، لا بد من التأكيد على: أنها إحدى القوى الناشئة والاقتصادات المهمة التي حققت نمواً كبيراً، ويمكن أن تحتل مكانة اقتصادية مهمة في العالم، والتعاون مع دول البريكس أو غيرها من المجموعات التابعة لها، حتى تكون قادرة على تغيير معادلات النظام الدولي والاعتماد على نقاط القوة الخاصة بها، وترتكز سياسات القوة الناعمة على مجموعة من القيم، بما في ذلك تحقيق الأمن والسلام والتنمية، مبادئ العدالة والتضامن الدولي وتحقيق النجاح الاقتصادي، وكذلك مبدأ الحوار وإحلال السلام الدولي على أساس الأهداف المشتركة مبادئ التحالفات الإقليمية، ويقدم رؤية لإصلاح النظام الدولي بهدف تعزيز دوره وأهميته من خلال الوساطة في حل الأزمات والمشاكل العالمية.

أولاً:- أهمية البحث .

تأتي أهمية البحث من خلال ما تحمله التحالفات الإقليمية والدولية في صياغة السياسات الخارجية من مصالح مهمة للدول كافة، ومن خلال هذه التحالفات ما تؤديه الدول داخل هذه التحالفات ومنها دولة البرازيل بما تملكه من إمكانيات سياسية واقتصادية .

ثانياً:- هدف البحث .

يرمي هذا البحث إلى الكشف عن دور الديناميكية القوى الصاعدة في النظام الإقليمي والدولي، ومدى أهمية دور البرازيل كإحدى القوى الصاعدة في التحالفات الإقليمية والدولية، والكشف عن الدور الذي تؤديه في هذه التحالفات المهمة .

ثالثاً:- مشكلة البحث .

تكمن مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية :

- ١ - ماهي ديناميكية القوى الصاعدة، وما مدى انعكاسها على النظام الإقليمي والدولي؟
- ٢ - كيف سعت البرازيل أن تكون إحدى القوى الصاعدة على الصعيدين الإقليمي والدولي؟
- ٣ - ماهي مقومات البرازيل الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي تؤهلها لأن تكون قوى صاعدة؟

رابعاً :- فرضية البحث .

إنّ ديناميكية القوى الصاعدة على النظام الاقليمي والدولي له دور كبير على بروز الدول كقوى صاعدة، وأدت دولة البرازيل خلال السنوات الماضية دوراً مؤثراً على الصعيد الإقليمي والدولي، وذلك بما تملكه من مقومات سياسية واقتصادية من خلال التحالفات الإقليمية والدولية، وهذا جعل منها كقوى إقليمية صاعدة . رادت أ

خامساً :- منهجية البحث .

إنسجماً مع عنوان البحث فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي لكونها منهجان ملائمان في إيضاح ديناميكية دولة البرازيل كقوة صاعدة في النظام الإقليمي والدولي .

سادساً :- هيكلية البحث .

تضمن البحث مقدمة ومبحثين وخاتمة واستنتاجات، إذ تضمن المبحث الأول ديناميكية القوى الصاعدة في النظام الإقليمي والدولي، أما المبحث الثاني فقد تضمن البرازيل (أنموذجاً).

المبحث الأول

ديناميكية القوى الصاعدة في النظام الإقليمي والدولي

إنَّ النظام الدولي نظام دائم الحركة والتغير، فهو نظام ديناميكي يخضع إلى معيار القوى، والدول القوية هي التي لديها تأثير ومكانة ونفوذ في الساحة الدولية، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥، برز للعالم نظام دولي جديد نظام (القطبية الثنائي) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، واستمر هذا النظام حتى سقوط الاتحاد السوفييتي سنة (١٩٩١)، فتحول النظام الدولي من ثنائي إلى أحادي القطبية وبقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وسعها إلى (أمركة العالم) من خلال سيطرتها على المؤسسات المالية الكبيرة مثل صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، بمساندة حلفائها من أوروبا الغربية، ولكن وفي ظل هذه الأوضاع الجديدة على الساحة الدولية، ظهرت قوى تحاول فرض نفسها عن طريق إيجاد مكانة لها في النظام الدولي الجديد، من خلال إنتهاجها سياسات تنمية ناجحة، ورسم أهداف مستقبلية لها وعلى رأسها تغيير موازين القوى، وقد سميت هذه الدول بال(القوى الصاعدة). والتي تعد المحور الأساسي في هذا المبحث .

المطلب الاول : القوى الصاعدة (المفهوم والمصطلح) .

درس المفكرون ضمن السياق التاريخي ديناميكيات القوى المهيمنة والصاعدة في النظام الدولي، إذ انبرت النظرية الواقعية إلى هذه المهمة منذ ٢٥٠٠ عام عندما تولى (ثيوسيديدس) المؤرخ اليوناني مسألة التنظير لها، والذي عالج اسباب ودوافع الحرب بين قوى مهيمنة وأخرى صاعدة، وهما (أثينا وأسبرط) في كتابة المعروف (الحروب البيلوبونيسية)^(١).

وتم دراسة (القوى) و(الصعود) من قبل الكثير من المفكرين ضمن السياق التاريخي لظهور «الدول الصاعدة». فقد تم دراسة (القوى) من قبل مفكرين كثر من امثال «أبن خلدون» و«مورغنثاو» وغيرهم، وهذه الدراسة اظهرت تركيزا كبيرا على مفهوم القوى من خلال دراسة أبرز مظاهره وأبعاده، لذلك فان مختلف المفكرين يعدون القوى، بأنها قدرة الطرف (أ) على التأثير في (ب). ويعد «أبن خلدون» أبرز من تعرض لمفهوم القوى، ففي كتابة الشهير « المقدمة » اكد من خلاله نظرية «القوى والغلبة» وان الدولة نشأت نتيجة العنف والقوى وأن القوى تستخدم داخل المجتمع مع الشعب للردع وخارجة لفرض هيبة الدولة وحماية حدودها والدفاع عنها^(٢)، ومن وجهة نظر مورغن ثاو القوى هي من تحدد مصالح وسلوك الأمم، أي

(١) عمار كريم حميد، ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق اسيا « دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح »، (لبنان: مطبعة بيروت)، ط ١، ٢٠٢١، ص ٢١ .

(٢) عبد الرحمن، ابن خلدون « المقدمة »، (لبنان: دار الكتب العلمية)، ٢٠٠٥، ص ٢٢٠ .

بمعنى إن القوى هي المحرك الأساس في النظام الدولي، وإن الطبيعة البشرية تتسم بشغف متأصل بالقوى ^(١).

ويمكن القول إن (القوى) هي المحرك الأساسي للأنظمة الدولية، وكلما زادت قوى الدولة ازداد تأثيرها وفعاليتها على الساحة الدولية وتغيير ميزان القوى لصالحها، أو كما يعرف بل(المصلحة القومية). ويمكن إيضاح مفهوم (الصعود) بصور مختصرة، إذ تتطلب مسألة الصعود تحرياً سياسياً شاملاً، فلا يمكن لدولة أن تصبح

إن (القوى) هي المحرك الأساسي للأنظمة الدولية، وكلما زادت قوى الدولة ازداد تأثيرها وفعاليتها على الساحة الدولية وتغيير ميزان القوى لصالحها

صاعدة مالم تتطلع إلى الداخل أكثر من الخارج بهدف خلق سوق محلية، وبذلك أعادة تأكيد السيادة على الاقتصاد القومي. وفي هذا التعريف المقترح للصعود، لم يتم ذكر طابع الاستراتيجية السياسية للدولة والمجتمع، رأساليا كانت أو اشتراكيا؟ لأن اختيار الطبقة الحاكمة يؤثر تأثيراً أساسياً في نجاح عملية الصعود ^(٢)، ومنذ الثمانينات من القرن

العشرين، وحتى اليوم، يجري التداول بمصطلح (القوى الصاعدة) للإشارة إلى الدول التي تهيأ فيها شروط الاستعداد الاقتصادي والسياسي والمؤسسي، للخروج من دوامه التخلف في عالم الجنوب الفقير، وعليه تبدو هذه (الدول الصاعدة) وكأنها المعبر الفعلي عن الأمل في التمكن من امتلاك القدرة على القدرة على تجاوز تلك العقبات التي تعيق عملية الأفلات من التخلف المتحكم بثلاثة أرباع سكان الأرض وولوج سبل النمو الاقتصادي والتنموي البشري على النحو الذي يتيح تحقيق العدالة الانسانية ^(٣).

إن مصطلح «القوى الصاعدة» يستخدم للإشارة إلى التأثير الدولي المتنامي لأمة ما أو مجموعه من الأمم، وإن الهدف الأساسي لهذه الدول هو الحصول على مكانة أكبر في العلاقات الدولية أما أفليماً (ضمن المنطقة التي تقع فيها الدولة) أو عالمياً، ومن أجل الحصول على مثل هذه مكانة يجب أن تمتلك هذه الدول موارد كافية لتحقيق هذه الهدف، وقد أستخدم مصطلح «القوى الصاعدة» لأول مرة من قبل الاقتصادي الهولندي «أنطونيو فان أغتمايل» في

(١) أزهار عبد الله حسن، « إستراتيجية توظيف القوى الذكية في السياسة الخارجية الامريكية بعد ٢٠٠٨ »، مجلة تكريت، كلية القانون والعلوم السياسية، العدد (٩)، (٢٠١٧) : ص ٥٦.

(٢) فاطمة محمدي، الدبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة دول «البريكس» أنموذجاً، (الجزائر : جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة)، الجزائر، ٢٠١٨، ص ٣٥-٣٦.

(٣) معين حداد، تحديات القوى الصاعدة، جريدة الاخبار العدد ٣٩٥٤، (الثلاثاء ١٤ كانون الثاني ٢٠٢٠).

التجمع المالي الدولي عام (١٩٨١) في إشارة إلى الدول صاحبة أسرع نمو في العالم^(١). وتوجد هناك الكثير من التعاريف المختلفة للدول الصاعدة أو الناشئة، أو بصورة عامة الدول التي في مرحلة تطور سريعة وتسجيل معدلات نمو صناعي واقتصادي مرتفع في الدول الصاعدة، ومن أهم هذه التعاريف: تعريف «البنك الدولي» و«الهيئة المالية العالمية»، فالقوى الصاعدة حسب تعريف البنك الدولي (هي تلك الدول التي تعرف انتقالات سريعة في طرق التصنيع وتسجيل نسب نمو مرتفعة وتقدم فرص لحركة رؤوس الأموال). وأما بالنسبة لتعريف الهيئة المالية العالمية فهو (هي كل دولة لديها سوق مالية تتميز بالتحول وتزايد دائما في الحجم، وفي نشاط وفي درجة التقنية)^(٢) وينطلق «ريتشارد نيد ليبو» في كتابه «لماذا تتحارب الأمم؟» من فرضية مفادها أن في السياسة الدولية هناك وجود خمسة أطراف فعالة في السياسة الدولية هي: القوى العظمى، القوى المهيمنة، «القوى الصاعدة»، القوى العظمى الأقلية، الدول الضعيفة، وقد عرف القوى الصاعدة على أنها (دول عازمة على انتزاع الاعتراف بها بوصفها قوى عظمى، وإن يقر معاصرها بإنها كذلك)^(٣). يمكن القول إن القوى الصاعدة هي دول أو فواعل من الدول لها خصوصية معينة تظهر بشكل أساسي في امتلاكها اقتصادا ناشئا، واستطاعت أن تحسن توظيف متغيراتها وأن تحقق نموا اقتصاديا متسارعا وتطور موارد وقدرات متزايدة قياسا بالدول الأخرى في كل أو أغلب أبعاد القوى.

(١) فتحية بلطروش، مكانة القوى الصاعدة «البريكس» في النظام الدولي دراسة حالة البرازيل ٢٠٠٢-٢٠٢٠، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات استكمال شهادة ماستر في العلوم السياسية، (الجزائر: جامعة مولود معمري كلية الحقوق والعلوم السياسية)، ٢٠١٩، ص ٢٧.

(٢) بوكركب عمر، الدول الصاعدة وتغيرات النظام الدولي - حالة البرازيل، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، (الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، ٢٠١٩، ص ١٩.

(٣) ريتشارد نيد ليبو، لماذا تتحارب الأمم؟، ترجمة: أيهاب عبد الرحيم علي، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)، ٢٠١٣، ص ١١٤.

المطلب الثاني : مقومات القوى الصاعدة في النظام الإقليمي والدولي .

قبل الدخول في مقومات الدول الصاعدة، هناك سؤال تم ذكره كثيراً بين المفكرين المختصين بالحقل الاقتصادي والسياسي، وهو (ما هي أسباب ظهور القوى الصاعدة في النظام الإقليمي والدولي)؟. ومن خلال الإجابة على هذا السؤال سوف تتضح معالم (مقومات الدول الصاعدة). أسباب ظهور القوى الصاعدة في النظام الدولي ^(١) :

١- إرهاب الموازنة المالية للمعسكرين نتيجة السباق نحو التسلح وسياستهما في النظام الدولي، جعل القوى الإقليمية تدرك مبكراً أنه لا بد من الاهتمام بالجانب الاقتصادي لتحقيق نقلة نوعية في التنمية بدل الاهتمام بالمتغير العسكري فقط، وينطبق هذا التوصيف على اليابان، كوريا الجنوبية، الصين.

٢- المساعدات الأمريكية المقدمة لبعض القوى الصاعدة جعلها تحقق قفزات نمو غير متوقعة إذ تدرج هذه المساعدات ضمن المحاولات الأمريكية لبناء تحالفات في النظام الدولي.

٣- الاستيعاب الكبير للقوى الآسيوية للتكنولوجيا ومضامين الفكر الليبرالي.

٤- الانتقال التدريجي لمرتكزات القوى من الغرب إلى الشرق وزيادة الاهتمام بالبعد الاقتصادي الذي أصبح ورقة رابحة تهيمن على مسار العلاقات الدولية، وهو طرح يؤيده «جوزيف ناي» بقوة.

وهناك مجموعة من الخصائص التي تميز القوى الصاعدة ومنها ^(٢) :

١- وجود نسب عالية من النمو الاقتصادي وينطبق هذا التوصيف على الصين (١٢،٧٪)، البرازيل (٧٪)، الهند (١١،٧٪).

٢- القدرة على التأثير الاقتصادي ضمن النطاق الإقليمي والدولي إذ أنها أصبحت حلقة هامة لا يمكن الاستغناء عنها.

٣- التكيف مع مختلف التغيرات الحاصلة في النظام الدولي (البرالية وعولمة النظام الدولي).

٤- غالباً ما تسعى هذه الدول للتكامل لمواجهة الهيمنة الأمريكية مثل تجمع دول «البريكس».

٥- سرعة انفتاحها واستيعابها للتكنولوجيا .

(١) عادل جارش، القوى الصاعدة دراسة في أبرز المضامين والدلالات، (مصر : المركز الديمقراطي العربي)، أكتوبر

٢٠١٦، من على الموقع الإلكتروني : <https://democraticac.de/?p=38993>

(٢) المرجع السابق .

بعد أن تم توضيح «أسباب ظهور القوى الصاعدة وخصائصها»، والتي من خلالها نستطيع أن نستنتج مقومات القوى الصاعدة، ومن البديهي أن الدول التي لديها قدرات وعناصر القوى هي الدول التي تسعى إلى إيجاد مكانة لنفسها في النظام الدولي، بل هناك دول تبحث عن النفوذ والسيطرة، ولا تقنع بالمكانة التي أعطيت لها فهي ترى في ذلك أجحافاً وتقليصاً لقدراتها، ويمكن تلخيص هذه المقومات في ^(١) :

١- المقومات العسكرية: تعد القوى العسكري المؤشر التقليدي الاول لقياس قدرة الدول، وقد أثبت الحرب العالمية الاولى والثانية أن تفوق الدول هو قائم على قدراتها العسكرية وما تمتلكه من أسلحة وصواريخ وتكنولوجيا عسكرية، لذلك القوى العسكرية من العناصر المهمة والأساسية لتحديد مكانة الدولة في النظام الدولي، وبسبب تزايد القوات المسلحة في تشكيل قوى الدولة، لذلك عمدت القوى الصاعدة على الاهتمام بالجانب العسكري وما له من أهمية في حماية مكانتها التي حصلت عليها من خلال تقوية جيشها بالوسائل الحديثة، وإن القوى البشرية هي من تحدد عدد الجيوش فالصين والهند باعتبارهما قوتين صاعدتين يمتلكان قوى بشرية معتبرة، وأيضا مدى استقرار الجبهة الداخلية من العوامل المهمة في استقرار الدول الصاعدة لأنها لا تعاني من حروب أهلية تؤدي الى مواجهة بين الجيش والشعب ما سيستنزف الميزانية العسكرية.

٢- المقومات السياسية والدبلوماسية: من المعروف أن الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، هدفها الأول والأساسي هو حماية مصالحها، والدول الصاعدة تحذو حذوها ويظهر ذلك من خلال الإرادة السياسية لصناع قرارها مثال على ذلك صناع القرار في الصين وما تفعله في بحر الصين الجنوبي والشرقي، بغية المحافظة على مصالحها في المنطقة وخاصة الحد من النفوذ الأمريكي، فإن بحر الصين ذو الموقع الاستراتيجي وثرواته الطبيعية أشعل فتيل المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين التي ترى فيه امتداد لحدودها الإقليمية، فقامت الصين ببناء «حاجز الصين العظيم»، وهو مشروع من ٥٠ جزيرة وتحويله إلى مسطح مائي شبة مغلق يسيطر على كل السفن المارة، وإنشاء جزر اصطناعية بحلول ٢٠٣٠ لأبعاد خطر مرور السفن الأمريكية، وهذا ما تعده الولايات المتحدة الأمريكية خرقاً للقوانين الدولية، والتساؤل هنا ما هي مصالح الولايات المتحدة الأمريكية هنا؟،

(١) بلطرش، مكانة القوى الصاعدة «البريكس» في النظام الدولي دراسة حالة البرازيل ٢٠٠٢ - ٢٠٢٠، ص ص ٣٢ - ٣٤.

مصلحتها هي البحث عن منفذ حر لضمان نقل النفط إلى خارج الأراضي الروسية فالصين تحاول انتهاز استراتيجيات عالمية ومعقدة تعتمد فيها على قوتها الناعمة والذي يؤثر على طبيعة التنافس الأمريكية-الصينية وهذا على المستوى الخارجي، أما بالنسبة للمستوى الداخلي تعد العلاقات الوثيقة بين السلطة المركزية والتمثلة في الحكومة ورجال الأعمال من أبرز مقومات الدول الصاعدة.

٣- المقومات الاقتصادية: يعد الاقتصاد العصب الحيوي للتنمية الوطنية لأي قوى صاعدة فكل الدول الصاعدة انتهجت سياسات تنموية ناجحة، كما انتهجت معظم هذه الدول إلى التكتل فيما بينها أما في تكتل إقليمي كالنمور الآسيوية أو عبر إقليمي (البريكس) مثلاً الذي يجمع دولاً من أربع قارات .

٤- المقومات الاجتماعية: يعد العامل البشري سلاح ذو حدين، إذ يمكن أن يشكل عائقاً في النمو الاقتصادي لدولة ما، خاصة إذا كانت هذه الدول تعاني تأخر اقتصادياً، وتنمية بطيئة، مثل البرازيل في الثمانينات، مما سبب لها أزمة فقر حاد بينما الصين صاحبة أكبر كثافة سكانية في العالم والتي تنتشر عبر العالم كيد عاملة، فتشكل مفهوم أساسي في الاقتصاد الصيني يسميها بعض المحللين الاقتصاديين «مصنع العالم» .

٥- المقومات الثقافية: أكد العديد من العلماء والباحثين على أهمية الظاهرة الثقافية، فماكس فيبر ربط التطور الاقتصادي والاجتماعي في أوروبا بالإصلاح الديني وظهور نمط جديد من الأخلاقيات المسيحية المتمثلة في الحركة البروتستانتية. نظريات التنمية الأخرى ترى بأن التخلف الذي تعانيه دول العالم الثالث أساسه ركود البنى الثقافية والفكرية والسلوكية، لذلك توجب معرفة وفهم جيدين للثقافة الخاصة بتلك المجتمعات الراغبة في تحقيق النمو والصعود والخروج من دائرة التخلف، ومن ثم بأي تغيير لابد أن يكون نابعا من تغيرات ثقافية ستؤثر على طبيعة التغيير الاقتصادي والاتجاه الذي سيأخذه، ويمكن عرض الدول التي يطلق عليها «دول صاعدة»، وعلى رأسها:

**يعد الاقتصاد العصب الحيوي
للتنمية الوطنية لأي قوى
صاعدة فكل الدول الصاعدة
انتهجت سياسات تنموية
ناجحة، كما انتهجت معظم
هذه الدول إلى التكتل فيما
بينها أما في تكتل إقليمي
كالنمور الآسيوية أو عبر إقليمي
(البريكس) مثلاً الذي يجمع دولاً
من أربع قارات**

أولاً:- الصين: في بداية القرن الواحد والعشرين ظهرت الصين كقوة اقتصادية كبرى عالمياً، وقد شهدت الصين منذ نهاية السبعينات تجربة تنموية رائدة، من اقتصاد يقوم في الأساس على الزراعة الى مصنع العالم، وتعد الآن من اكبر المساهمين في النمو العالمي، واكبر دولة مصدرة في العالم، وثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد مر الاقتصاد الصيني بمرحلتين رئيسيتين بعد الثورة الصينية عام ١٩٤٨، اتسمت المرحلة الأولى (١٩٤٩- ١٩٧٨) بالتركيز علي السياسات الاشتراكية وتطبيق النظرية الماركسية علي الواقع الصيني وبالرغم من تحقيق الصين بعض التقدم خلال تلك الحقبة من السياسات الاشتراكية، إلا انها لم تحقق قفزة اقتصادية كبيرة، أما بالنسبة للمرحلة الثانية فقد بدأت منذ عام ١٩٧٨ وحتى الآن، وقد قامت علي ركيزتين أساسيتين هما: الإصلاح الاقتصادي والانفتاح علي العالم الخارجي، وخلال أربعة عقود حققت الصين انجازات غير مسبوقة في تاريخ التنمية، وأصبحت الصين في الوقت الحاضر ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وأكبر دولة صناعية وأكبر دولة تجارية، وأكبر دولة في احتياطي العملات الاجنبية في العالم، فضلاً عن ذلك تجاوز معدل مساهمة الصين في نمو الاقتصاد العالمي (٣٠٪) لمدة سنوات علي التوالي، فأصبحت الصين قوة رئيسية ومصدراً هاماً في دفع نمو الاقتصاد العالمي^(١).

ثانياً:- الهند: يعد الصعود المعاصر للهند إحدى القصص الرائعة في العقدين الماضيين، ويرمز إلى تحول القوة نحو آسيا، وغالباً ما يؤرخ لبداية الصعود الهندي المعاصر، المرتكز أساساً على البعد الاقتصادي، بعام ١٩٩١، وهو العام الذي شهد بداية التحول الهندي نحو الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي، ولم يكن مسار الإصلاح الاقتصادي في الهند تدريجياً وتجريبياً، بل كان مفروضاً إلى درجة كبيرة من طرف المؤسسات الدولية عبر الحكومة المركزية وفق مقاربة من الأعلى نحو الأسفل، وبعد الأزمة المالية عام ١٩٩١ اعتمدت الهند على نحو متزايد مبادئ السوق الحرة وتحرير اقتصادها وتعزيز انخراطها في التجارة الدولية، بدأت هذه الإصلاحات من قبل وزير المالية الدكتور مانموهان سينغ- قبل أن يصبح رئيس للوزراء- تحت توجيهات رئيس الوزراء بي في نارا سيمها راو.

وتم إلغاء الكثير من تراخيص الراج، التي تعد آلية تعود إلى فترة ما قبل الاستعمار البريطاني وتستهدف تشديد سيطرة الحكومة على إنشاء الصناعات الجديد. رافق هذه الإصلاحات الاقتصادية اهتمام قوي وواسع النطاق بتطوير البنية التحتية القومية مثل مشروع إنشاء

(١) احمد فاروق عباس، « التجربة التنموية في الصين الواقع والتحديات »، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، العدد (٣)، (٢٠١٩): ص ٢٦.

شبكة من الطرق السريعة لربط المراكز الصناعية والزراعية والثقافية الرئيسية على مستوى البلاد. سعي هذا المشروع بـ «الرباعي الذهب»، وبدأ التخطيط له في عام ١٩٩٩، وأطلقه رئيس الوزراء السابق أثال بهاري فاجباي في عام ٢٠٠١، وأكتمل تنفيذه في عام ٢٠١٢، أضفت هذه الإصلاحات إلى تسارع معدلات النمو الاقتصادي في البلاد، التي أخذت في الارتفاع من القاع الذي بلغته عام ١٩٩١ عند معدل (٠.٥٧٪)، لتصل إلى نحو (٨٤٦،٨٪) عام ١٩٩٩، وجراء تسارع معدلات النمو الاقتصادي الهندي، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد من نحو (٧،٣٦١ مليار دولار عام ١٩٩٠)، إلى (١،٤٦٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠)، وتضاعف هذا الإنتاج إلى (٢،٦ تريليون عام ٢٠١٧)، وفي عام ٢٠١٨ جاء الاقتصاد الهندي في المرتبة السابعة كأكبر اقتصاد في العالم، بفضل النمو المتسارع وحجم الإنتاج والصادرات لتحل مكانة

القوى الصاعدة: تلك الدول التي تسجل مستويات نمو مرتفعة وسريعة كما تحسن توظيف عناصر قوتها في سبيل تحقيق أهدافها، معتمدة في ذلك على التنمية كعنصر أساسي لخلق الاستقرار على المستويين المحلي والدولي

متقدمة إلى جانب الصين في قيادة اقتصاد اسيا، وحسب تقديرات «صندوق النقد الدولي»، إن الاقتصاد الهندي سوف يتجاوز الاقتصاد البريطاني ليحتل المركز الخامس عالمياً في عام ٢٠١٩.^(١)

ويمكن القول إن «القوى الصاعدة» هو: (هي تلك الدول التي تسجل مستويات نمو مرتفعة وسريعة كما تحسن توظيف عناصر قوتها في سبيل تحقيق أهدافها، معتمدة في ذلك على التنمية كعنصر أساسي لخلق الاستقرار على المستويين المحلي والدولي).^(٢)

(١) وفاء لطفي، «القوى الاسيوية الصاعدة في النظام الدولي - الهند أنموذجاً»، (مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، العدد الاول، ٢٠٢٣): ص ٢٣٧ - ٢٣٩.

(٢) بلطرش، (مكانة القوى الصاعدة «البريكس» في النظام الدولي دراسة حالة البرازيل ٢٠٠٢ - ٢٠٢٠)، ص ٢٩.

المبحث الثاني البرازيل (أنموذجاً)

حققت البرازيل في العقدين الماضيين من أسباب القوى ما يدعو بقية الدول النامية إلى دراسة هذه التجربة والإفادة منها، فالدولة التي كانت تعاني من عدم قدرتها على سداد ديونها الخارجية، ومعاناتها من التضخم في الأسعار، واستشراء الجريمة والعنف، تغيرت صورتها الآن، فاقتصادها أصبح حالياً الثامن عالمياً، وانتقال معدل النمو السنوي من «الصفير» إلى الـ (٥٪) سنوياً، غير سيطرتها على وحدها على ثلث الناتج المحلي لقارة أميركا الجنوبية بأكملها، وهذا الاقتصاد القوي انعكس على سياستها الخارجية، فأصبح صوتها القادم من أميركا اللاتينية ينادي بتغيير قواعد النظام الدولي السائد، والأسئلة المطروحة هنا: كيف حققت البرازيل هذا التقدم؟، وكيف سوف ينعكس إقليمياً ودولياً؟ وهذا ما سوف يتم الإجابة عليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية للبرازيل .

من المقولات الشعبية التي يتناقلها البرازيليون إن بلادهم تمثل «أرض المستقبل»، فهذه الدولة الشابة والتي تمثل أهم محطات الاستقرار في (العالم الجديد)، والتي تشغل نصف القارة الأميركية الجنوبية، فضلاً عن احتلالها المرتبة الخامسة كأكبر دول العالم مساحة، كل هذه العوامل شكلت للبرازيل أهمية استراتيجية كبيرة بين دول العالم، وهذا ما سوف يتم توضيحه في هذا المطلب المقسم إلى محورين أهمية (جغرافية واقتصادية) .

أولاً:- الأهمية الجغرافية .

عند الاطلاع على الخريطة لأمريكا الجنوبية فما يلفت نظر المطلع هو وجود دولة ضخمة تكاد تشغل نصف مساحة القارة، فحدودها من شمال خط الاستواء، وتمتد جنوباً حتى تتجاوز مدار الجدي. وهذا الدولة هي «البرازيل»، والتي تعد من دول العالم الكبرى من حيث المساحة، وتعد البرازيل هي الولايات المتحدة بالنسبة إلى أميركا الجنوبية، وحجمها وحدة يجعلها هي وليس «فرنزويلا» القائد الطبيعي للقارة، ومع امتدادها الجغرافي على حوالي نصف مساحة القارة، فأن لها حدوداً مع كل دولة تقريباً، عدا تشيلي والاكوادور^(١) .

وتقع البرازيل في القسم الشمالي الغربي من القارة، وتشكل البرتغالية اللغة الرسمية للبلاد مع السماح باستخدام اللغات المحلية الأخرى، وتمتد من الشمال إلى الجنوب بنحو (٤٧٧٢ كلم)،

(١) باراج خانا، العالم الثاني السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون)، ط ١، ٢٠٠٩، ص ٢٣٣.

ومن الشرق إلى الغرب حوالي (٤٤٣٠ كلم)، وتمتد حدودها البحرية على سواحل المحيط الأطلسي بما يقارب (٨٥٥١ كلم)، وأما بالنسبة لحدودها البحرية فتصل إلى أكثر من (١٠٦٦٦ كلم)، تشترك معها مجموعة من البلدان والمناطق إذ نجد من الشمال كل من «فنزويلا» سورينام وغويان الفرنسية، والشمال الغربي كولمبيا، والجنوب الغربي بوليفيا من الجنوب الأرجنتين باراغواي، ومن الشرق المحيط الأطلسي كما تنماز بتنوع «طو بقرافي»، يشمل التلال، والجبال والمرتفعات الجبلية أعلى قمة فيها هي «بيكو دانيبلينا»، وتقدر مساحة البرازيل

(٨، ٩٦٥، ٥١١ كم)، (٤٨٪)، من المساحة الاجمالية للقارة الجنوبية في أكبر مساحة من فرنسا ب(١٥ اضعاف)، وضعف مساحة دول الاتحاد الأوروبي، وحوالي (٣) أضعاف الأرجنتين، (٨) أضعاف كولومبيا، (٨) أضعاف بوليفيا، ولو تم اقتلاع كل من الاسكا التي اشترتها الولايات المتحدة الأمريكية من روسيا، وهاواي لكان الجزء الباقي منها اقل من البرازيل تحتل المرتبة الخامسة عالميا بعد روسيا الاتحادية، الصين، كندا، والولايات المتحدة الأمريكية^(١).

وللبرازيل تنوع طبوغرافي كبير يشمل التلال والجبال والسهول والمرتفعات ويقع معظم تضاريس البلاد بين منسوبي (٢٠٠ و ٨٠٠ متر)، ويبلغ أعلى قممها الجبلية (قمة بيكو دانيبلينا)، نحو (٣٠٠ متر)، وتقع في المنطقة الحدودية مع «فينزويلا» في الشمال الغربي، وتقسم البرازيل من الناحية الطبوغرافية إلى أربعة اقسام، الأول: السهل الساحلي المطل على المحيط الأطلنطي، الثاني: الهضبة البرازيلية الوسطى التي يبلغ متوسط منسوبها (٥٠٠ متر)، الثالث: حوض نهر الأمازون في الشمال الغربي ويضم نحو (١٠٠٠ رافد) أهمها (نغزو وزينغو)، الرابع: حوض بارانا- باراغواي، وهي منطقة من الأراضي الرطبة الواسعة في جنوب البلاد وتمتد لتصل أيضا إلى داخل (باراغواي والأرجنتين). وبالنسبة للمناطق الجنوبية الشرقية فهي الأكثر تضررا ووعورة، إذ تتناوب السلاسل الجبلية والتلال السيطرة على معالم سطح الأرض بمناسيب تزيد عن (١٢٠٠ متر)، ومن أهم هذه السلاسل هي (جبال مانتيكويرا). وتعرف البرازيل أيضا بأنها « أرض المياه »، فهي تضم نهر الأمازون والذي في حوضه خمس المياه العذبة في العالم، وهو ثاني أطول أنهار العالم بعد النيل، وعلى ضفاف هذه الحوض تمتد غابات الأمازون التي تضم (٣٠٪) من إجمالي مساحة الغابات في العالم، وأن نهر الأمازون يعد من أهم معالم الطبيعة بلا منازع ليس فقط في البرازيل بل في نصف الكرة الغربي على الإطلاق، فهذا الحوض النهري العظيم يعد أحد أطول وأغنى الأنظمة النهرية وأكثرها كثافة وحملًا للمياه، وإلى جانب الأمازون تضم البرازيل عددا أصغر من الأنظمة النهرية الأخرى في مقدمتها ساو فرانسيسكو وبارانيا (شرق

(١) بلطرش، مكانة القوى الصاعدة «البريكس» في النظام الدولي دراسة حالة البرازيل ٢٠٠٢-٢٠٢٠، ص ٩١-٩٢.

البلاد)، ونهر اغو ازو وشلالاته الشهيرة ويجري جنوباً عند الحدود مع الأرجنتين^(١).
وأما بالنسبة «للسكان» فحدث في البرازيل طفرة سكانية على مدار العقود الماضية فبلغ عدد سكانها سنة ٢٠١٠ (١٩٠ مليون نسمة)، وسنة ٢٠١٨ (٢٠١،٥ مليون نسمة)، وهذا يجعلها في المرتبة الأولى في أمريكا اللاتينية والخامسة عالمياً بالنسبة لعدد السكان، ولكن هذا العدد بدأ يتباطأ في نهاية القرن إذ لجأت الدولة إلى إتباع السياسات التقليدية للتحويل الديمغرافي المتضمنة (تخفيض نسب الوفيات ثم تخفيض نسب الولادات)، وقد عرف محور التمرکز السكاني للبلاد تغيرات عديدة منذ اكتشاف البرازيل، وسياسات توسيع الانتشار السكاني نحو «الغرب»، وشمال البلاد أين أسست دول «فيدرالية»، جديدة والتدعيم التدريجي لمنطقة وسط البلاد (ساو باولو وريو دي جانيرو)، وبلغ التطور السكاني ذروته في مناطق الجنوب الشرقي والتي أصبحت الأكثر كثافة سكانية، أما بالنسبة للكثافة السكانية فهي تختلف في مناطق الساحل عن مثلتها في المناطق الداخلية باستثناء «برازيليا»، نتيجة لمسار التعمير للأراضي الذي انطلق تاريخياً من الساحل (الشرق)، إذ تنزل الكثافة إلى أقل من (٥) خمس نسمات في الكلم^٢ الواحد كلما ابتعدنا بمسافة (٢٠٠ كلم) عن الساحل، وشمال غرب الأمازون إلى واحد (١) نسمة في الكلم^٢ الواحد، وأن مناطق الساحل نفسها تتميز بعدم الانسجام في الكثافة السكانية، فهي أحياناً (١٣٠٠٠ نسمة كلم^٢) في مناطق « باهية وأسبريتو سانتو »، (الأكثر كثافة في البلاد)، ولا تتعدى (٤٠ نسمة كلم^٢)، في مناطق أخرى مثل الشمال الشرقي للبلاد^(٢).

وفي ظل هذه العوامل (المناخية والنباتية والسكانية)، أعطت للبرازيل مكانة مهمة على الصعيدين الإقليمي والدولي، ووصفها أيضاً بصفة « رئة العالم »، فغابات الأمازون وأحواض الأنهار في تلك الدولة تمثل « أكبر مستودع للتنوع الحيوي»، غير كثافتها السكانية التي توفر لها قوى عاملة كبيرة، ولهذه الأسباب يتطلع الجميع إلى البرازيل بشغف على ما تحتويه من مصادر وموارد مهمة للعالم .

(١) عاطف معتمد وآخرون، البرازيل القوى الصاعدة في أمريكا اللاتينية، (لبنان : الدار العربية للعلوم ناشرون)،

ط ١٠، ٢٠١٠، ص ١٠.

(٢) عمر، الدول الصاعدة وتغيرات النظام الدولي - حالة البرازيل، ص ٢٠٥ .

ثانياً :- الأهمية الاقتصادية .

البرازيل بلد اقتصادي بامتياز وفي مدة وجيزة تمكنت من تحقيق تفوق اقتصادي، وبسبب ذلك أعدها الاقتصاديون من القوى الصاعدة التي سيكون لها شأن في القرن الواحد والعشرين، ولقد تم التنبؤ بصعودها وتأثيرها على النظام العالمي من قبل (روتن براون، Rotten Brown)، في ستينات القرن الماضي حين قال :« البرازيل ينتظرها مستقبل كبير قد لا ينتهي هذا القرن إلا وتكون في مصاف قوى العالم الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والصين) ^(١) . ويمكن تلخيص أهم الموارد في البرازيل كما يأتي ^(٢) :

١- الموارد الزراعية : إذ تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في البرازيل حوالي (٥٠ مليون هكتار)، وتنتج ما يقارب (٦٥ مليون طن من الحبوب)، وهذا يجعلها السابعة عالمياً، ومحصول الذرة ثالثاً عالمياً والأرز الثامن عالمياً، بالإضافة لإنتاج كميات كبيرة من « الصويا »، فهي الأولى عالمياً والتي تعد من أكثر المواد الأولية الزراعية ندرة وطلباً في الأسواق الصينية، بالإضافة لمرتبتها الأولى في إنتاج القطن، بالإضافة لإنتاج البن الكاكاو، الموالح، البرتقال، الخشب .

٢- الموارد الرعوية : البرازيل بلد رعوي بامتياز، فتمتلك أراضي رعوية بمساحة (١٨٠ مليون هكتار)، و(٢٠٠ مليون رأس ماشية)، وما يعادل (١٣٪ من إجمالي ثروة العالم)، بالمقابل يوفر لها هذا إنتاجية ضخمة في «الأسمدة»، غير أنها تحتل المرتبة السادسة في انتاج الألبان، وتنتج ما يقارب (١٥ مليون طن من اللحوم) .

٣- المنتجات الصناعية : ومن أهم تلك المنتجات صناعة النسيج، الأحذية، الكيماويات، الآلات والمعدات وأيضاً صناعة الطائرات والسيارات، وشكل اكتشاف البترول بالساحل الجنوبي الشرقي للبرازيل احتياطات نفطية قدرت ب(٣٠ مليار برميل)، من النفط، وقد بلغ إنتاج النفط في البرازيل في (٢٠١٩)، حوالي (٨٢٨،٣ مليون برميل يومياً)، غير احتوائها أيضاً على «الغاز الطبيعي»، وبلغ حجم إنتاجها حوالي (٣،١٣٣ مليون متر مكعب)، في اليوم، غير تقدمها في مجال «الطاقة الحيوي»، المستخرج من قصب السكر، والذي يعد من أكبر المشروعات الحكومية الناجحة كبديل عن وقود السيارات، غير احتوائها حوالي (١٨ مليار طن)، من الحديد شرق غابات الأمازون، وهذا يجعلها ثاني أكبر مصدر له في العالم .

(١) روتن براون، البرازيل شعبها وأرضها، ترجمة: محمد عبد الفتاح إبراهيم، (مصر : مكتبة النهضة المصرية - القاهرة)،

١٩٦٩، ص٣.

(٢) بلطرش، مكانة القوى الصاعدة «البريكس» في النظام الدولي دراسة حالة البرازيل ٢٠٠٢-٢٠٢٠، ص ٩٣-٩٤ .

٤- السياحة : تعد السياحة من أهم الموارد الاقتصادية للبرازيل لأنها تساهم في الناتج المحلي للبرازيل، وجاءت ثانية بعد الأرجنتين في أمريكا الجنوبية، وثالثاً في أمريكا اللاتينية بعد الأرجنتين والمكسيك، و(٥١ عالمياً)، وبالنسبة لعدد السياح فقد بلغ (٢٠١٢)، إلى ٥ مليون و ١٧٠ ألف سائح)، وبلغت نسبة إيرادات السياحة في نفس السنة ٦,٦ مليار دولار)، وتعد منطقة « الأمازون » أكثر المناطق زيارة للسياح الأجانب والمحليين.

وأتاح العدد السكاني الهائل للبرازيل أن تحتل مراكز متقدمة في حجم «القوى العاملة (٩٥ مليون عامل)، سادسة عالمياً، وتتوزع هذه القوى الهائلة على، قطاع الزراعة بنسبة (٢٠٪)، والصناعة (١٤٪)، والخدمات (٦٦٪)، وهذا سمح بتقليل نسبة «البطالة» التي تعاني منها البلاد فحسب التقديرات انخفضت نسبة البطالة إلى (٧٪)، وتراجع معدل التضخم إلى (٤٪) ^(١).

وبعد أن أصبح (لويس لولا دا سيلفا) ^(٢) نهاية عام (٢٠٠٢) رئيساً للبرازيل أدرك أن هناك حقوق ومطالب للأغنياء والطبقة الرأسمالية ومصالحها، ولكن الفقراء من الناحية الأخرى لهم الأولوية لانهم يحتاجون إلى الإعانات لتكون حياتهم أفضل، لهذا السبب تبنى (لولا)، سياسات «يسارية»، لحل معضلة الفقر وتحقيق تقدم في العدالة الاجتماعية، وتبنى سياسات «ليبرالية»، من ناحية أخرى تفوق كل أحلام الرأسماليين لحماية صناعاتهم واستثماراتهم لدرجة جعلت هذه الطبقة أكثر تأييداً لحكمة من الطبقتين (الوسطى والفقيرة)، والتي كان يمثل لهم البطل ذو الشعبية المطلقة لدرجة أن شعبيته وصلت إلى (٨٠٪)، قبل انتهاء فترة رئاسته، ولقد أتى (لولا) ببرنامج اقتصادي كبير ساهم في إنفاذ البرازيل، ويمكن تتبع أهم البرامج التي تم تنفيذها، وهي كالآتي ^(٣):

١- السياسة المالية : تم البدء بتنفيذ برنامج «التقشف»، بهدف سد عجز الموازنة والقضاء على أزمة الثقة التي تواجه الحكومة البرازيلية، لذا استكمل (لولا)، برنامج «صندوق النقد الدولي» الذي كان قد بدأه سلفة (كارد وسو) على غير توقعات ومخاوف الطبقات العليا، ولهذا السبب لجأ (لولا)، للصراحة وأعلن إن سياسة «التقشف»، هي الحل الأول

(١) معتمد وآخرون، البرازيل القوى الصاعدة في أمريكا اللاتينية، ص ٢٣ .

(٢) (لويس لولا دا سيلفا) هو أحد السياسيين الأكثر نفوذاً واستمرارية في أمريكا اللاتينية، ويعرف بـ "رجل الدولة ذي اللسان الفضي"، ويعرف أيضاً باسم "لولا". ينتهي إلى اليسار البرازيلي. ولد في ١٩٤٥ في البرازيل، نهاية عام (٢٠٠٢) رئيساً للبرازيل صاحب الـ (٧٥) عاماً والذي لم يكمل تعليمه في طفولته والذي تجرع الفقر والعناء طيلة حياته والنضال في العمل النقابي للدفاع عن حقوق العمال . وحكمها في عهدتين متتاليتين بين ٢٠٠٣ و ٢٠١١. ينظر : أمل عبد الحميد وآخرون، اقتصادات عالمية- تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل- دروس مستفادة، مجلة دراسات دورية، بنك الاستثمار القومي، مصر، العدد (٧)، (٢٠١٧) : ص ص ١١-٧ .

(٣) المصدر نفسه . ص ص ٧-١١ .

والأمثل لحل مشاكل الاقتصاد، وطلب الدعم والصبر من الطبقات الفقيرة لدعم سياسته وهذه الدعم والثقة أعطيت له بسبب شعبيته ونجاحاته المتتالية، وقد أظهر برنامج «التقشف»، نتائج ملحوظة ومن أهمها، خفض عجز الموازنة وارتفاع التصنيف الائتماني للبلاد وأستعاد الثقة في الاقتصاد البرازيلي، غير الاستثمار المباشر والذي ضح للبرازيل نحو (٢٠٠ مليار دولار) في الفترة بين (٢٠٠٤) وحتى (٢٠١١)، وهذا الاستثمار أدى إلى رفع الطاقة الانتاجية للدولة، وهو ما يعني توفير فرص عمل جديدة ومن ثم المساهمة في حل مشكلة الفقر، وبعد «ثمانى أعوام» من العمل في برنامج (لولا) الاقتصادي أصبح «صندوق النقد الدولي» مدين للبرازيل ب(١٤ مليار دولار)، بعد أن كان يرفض أقراض البرازيل أواخر عام (٢٠٠٠).

٢- التوسع في الصناعة : قام (لولا) هنا بتوجيه السياسات الاقتصادية من اجل الاهتمام بشقين الصناعة المتمثل في: الأول : «الصناعة البسيطة» القائم على المواد الخام مثل تعدين المعادن والصناعات الغذائية وغيرها، والتي كانت موجودة سابقا ولكنها توسعت واكتشاف البترول لهو دور مهم فيها أيضا. ثانيا : «الصناعات التقنية المتقدمة» ومن خلال التوسع في صناعة السيارات والطائرات في العقد الاخير، ومن أهم الشركات هنا هي (امبراير - Embraer)، وتعد ثالث أكبر شركة تصنيع طائرات بعد (إيرباص وبوينغ)، وتمثل طائرات «امبراير (٣٧٪)، من اسطول شركات الطيران الاقليمي في أمريكا^١.

٣- الحل المباشر لمشكلة الفقر : وأهم سياسية متبعة هنا هي (الإعانة البرازيلية)، المعروفة ب(بولسافا ميليا)، والذي البدء في عهد «كارد وسو» و(لولا) استمر في متابعة البرنامج، ولقد تم ضخ طاقة أكبر وأموال أكثر فيه، فقد كان أجمالي الانفاق على البرنامج يصل إلى (٥٠٪)، من اجمالي الناتج المحلي بتكلفة بين (٦ الى ٩ مليار دولار)، إذ أن حجر الأساس الذي أسس عليه هو اعطاء معونات مالية للأسر الفقيرة لرفع مستواها المعيشي، إذ أن دخل الأسرة يقل عن (٢٨ دولار شهريا). ومن اجل الاستفادة من هذه البرنامج هناك شروط صارمة ومنها الزام الأسرة بتوفير حد معين من الرعاية الصحية والتعليمية لأطفالها وحين تلتزم الأسرة بالشروط تحصل على دعم، بمتوسط (٨٧ دولار شهريا)، بنحو (٤٠٪) من الحد الأدنى للأجر في البلاد، وتصرف الإعانة بحد أقصى ل(ثلاثة اطفال) في العائلة، وحقق البرنامج نجاح كبير خلال عهد(لولا) فوصل عدد الاسر المستفيدة (١١ مليون أسرة)، بمعدل (٦٤ مليون شخص)، أي ما يعادل حوالي «ثلث الشعب البرازيلي»، وبالرغم من النجاح الباهر

(١) المرجع السابق، ص ٨.

لهذه البرنامج ولكنة لم يقضي على الفقر تماماً، ولكن من الناحية الأخرى خفضت الفجوة بين الطبقات بصورة تدريجية إذ زاد دخل السكان ذوي البشارة السوداء في عهد (لولا) بنسبة (٢٠٪)، والفقراء أصبحوا يتسوقون من المراكز التجارية وهو ما لم يكن متاحاً لهم من قبل، والنجاحات الاقتصادية لبرنامج (لولا) الاقتصادي جعلته يتوجه إلى التكتلات الاقتصادية، من خلال منظمة (المير وكسور)، والتي تمثل سوق مشتركة لدول الجنوب في (١٩٩١)، والتي تعد رابع أكبر اقتصاد في العالم.

وسمح هذا النجاح الاقتصادي برفع الإنتاج المحلي الإجمالي إلى (٦٦٥،١ ترليون دولار)، حسب تقديرات ٢٠٠٨، وبالنسبة لدخل الفرد البرازيلي فيقدر بحوالي (١٠،٣) ألف دولار سنوياً، وارتفاع القوى العاملة بحوالي (١٠١ مليون) نسمة حسب تقديرات ٢٠٠٨، والإنتاج الصناعي (٤،٤٪) والصادرات نحو (٢٠٠ مليار)، والواردات (١٧٦ مليار دولار)، في عام ٢٠٠٨، وهذا التطور الاقتصادي سمح لها أن تشكل مع كل من (الهند والصين وروسيا)، تكتل اقتصادي تحت أسم (بريك)، عام (٢٠٠٩)، حتى انضمام «جنوب افريقيا» في (٢٠١٠)، ليصبح أسمها (بريكس-BRICS)، والذي يعد تجمع لخمس دول صاحبة «أكبر اقتصاديات في العالم» أو على مستوى الدول النامية، وناتجها المحلي يعادل ناتج الولايات المتحدة، غير أنها تعد من أكبر الأسواق العالمية وأسرع الاقتصاديات نمو في العالم^(١).

(١) لمياء لخرايسية وآخرون، دور القوى في التأثير على تغيير النظام الاقتصادي العالمي- دراسة حالة تكتل بريكس، رسالة ماجستير، (الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير)، ٢٠٢٠، ص ٨٧.

المطلب الثاني : دور البرازيل دولياً وإقليمياً ومستقبلياً .

تعاظم دور ومكانة البرازيل على الساحة الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة، وفي ضل التغيرات والتحولت التي شهدتها «النظام الدولي»، من تحولات سياسية واقتصادية عميقة، أصبحت البرازيل جزء مما أطلق عليه (فريد زكريا- Fareed Zakaria)، «صعود الآخر»، وازدحت تطالب بدور أكبر في النظام الدولي الراهن ⁽¹⁾ . وفي هذا المطلب سوف نقوم بشرح دور البرازيل على الصعيدين (الإقليمي والدولي) .

أولاً :- الدور الدولي : للبرازيل مكانة كبيرة في النظام الدولي وهذه المكانة ما هي إلا نتاج فريد لمكانتها باعتبارها قوة قيّمة في أمريكا اللاتينية، وقوة قائدة بين البلدان النامية، وقوة عالمية صاعدة، وقد نجحت في تطوير دبلوماسية نشطة تعتمد على الربط بين موقع البرازيل كقوة محورية في منطقة أمريكا اللاتينية وبين انتمائها لدول الجنوب النامية وتمثيلها لمصالح تلك الدول في المنتديات الدولية المختلفة، وذلك في مواجهة دول الغرب المتقدمة، وتعتمد البرازيل في هذا الدبلوماسية على (القوة الناعمة)، كأساس لها، ومن خلال تشكيل تحالفات دبلوماسية، وفي السنوات الأخيرة أهتمت اهتماما كبيرا لإقامة

للبرازيل مكانة كبيرة في النظام الدولي وهذه المكانة ما هي إلا نتاج فريد لمكانتها باعتبارها قوة قيّمة في أمريكا اللاتينية، وقوة قائدة بين البلدان النامية، وقوة عالمية صاعدة

حوار سياسي مع القوى المتوسطة مثل (الهند وجنوب أفريقيا)، و(الصين وروسيا)، ومن خلال المشاركة في التجمعات والمنتديات الدولية، وزاد حضور ودور البرازيل على الساحة الدولية ومن خلال الكثير من الملفات وعلى رأسها الإسهام الفعال في «مجموعة العشرين»، وقضايا البيئة والتغيرات المناخية والمعاهدات المنضمة للتجارة الدولية، وأيضاً دورها في الأزمات الساخنة والمشكلات المستعصية ومن أبرزها الخلاف بين (الغرب و إيران)، على خلفية برنامجها النووي، وتنسيق البرازيل مع تركيا في هذه الأمر، بالإضافة لمحاولات (لولا)، المتواصلة لتدعيم التعاون بين دول الجنوب، وتطوير العلاقات العربية البرازيلية والتي شهدت طفرة ملموسة في فترة حكمه، كما أدت البرازيل دوراً محورياً في دفع العديد من دول أمريكا الجنوبية نحو الاعتراف بالدولة الفلسطينية. وبصفة عامة وضعت البرازيل هدفين رئيسيين لترسيخ دورها في النظام الدولي: الأول: الاستفادة من السياسات الخارجية في توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول بعينها، لتحسين الأوضاع الاقتصادية الداخلية، والتي تعود

(1) Fareed Zakaria، The post- American world : w.w. nortoh & company، United states of America، First edition(2008)٠p2.

بالنفع المباشر على المواطن البرازيلي. ثانياً : وضع البرازيل في موقع مميز، والظهور كفاعل مهم في الساحة الدولية، بهدف تعديل بنية النظام الدولي، ليكون نظاماً متعدد الأقطاب تشارك فيه الأقطاب الجنوبية صاعدة، وليس نظام دولي مغلق تحت سيطرة الفاعلين الدوليين الكبار، تسيطر عليه «الولايات المتحدة الأمريكية»، والبرازيل تركز على مسألة حصولها على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، وهذا الطلب يلقي الدعم من (روسيا والصين)، حليفتهما في «البريكس»، لذلك هي تطلب إصلاح منظمة الأمم المتحدة لتضم دول فاعلة لمجلس الأمن وتوسيع المشاركة الفعلية، وأيضا زيادة وزنها في البنك وصندوق النقد الدوليين، فضلا عن طموحها لتؤدي دور أكثر حضوري في «مجموعة العشرين»، ولهذا السبب تركز البرازيل على طريقة أداء ومنهج واتفاقيات منظمة التجارة الدولية، ومعااهدات الحد من انتشار (الأسلحة النووية)، وأيضا تكوين علاقات في مجال الصناعات الدوائية مع «الهند»، وجهودها في «غرب أفريقيا» لمكافحة مرض «الملاريا»، وعقد حوار بناء مع العالم العربي (دون أن تفقد اتصالها مع الكيان الصهيوني) ^(١).

ولقد أتبعته البرازيل نهج جديد قائم على (التحالفات)، ولقد أتاح لها الحصول على «هامش»، الاستقلالية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والتي أصبحت علاقاتها مع البرازيل «غير مستقرة»، واستمرار الولايات المتحدة رفض الاعتراف، ولو بشكل رمزي، للبرازيل بالمكانة العالمية، ومثال على ذلك رفضها دعمها لعضوية مجلس الأمن الدولي، وبذلك أصبحت هذه الآلية الركيزة الأساسية للسياسة الخارجية البرازيلية، وهذا الاستقلالية الدبلوماسية أدت إلى عدم إهمال القضايا الكبرى، ويمكن تلخيص هذه القضايا التي يتم مناقشتها داخل الهيئات العالمية على رأسها منظمة الأمم المتحدة وفقاً للآتي ^(٢):

١ - مبدأ عدم التدخل : بفضل دور الوساطة، أمتنع البرازيل، باعتباره عضو غير دائم في مجلس الأمن القومي، عن التصويت، إلى جانب (المانيا/ روسيا/ الهند/ الصين)، على قرار الذي سمح لمنظمة حلف «الشمال الأطلسي» التدخل في ليبيا سنة (٢٠١٢)، وأيضا رفض الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي كممثل شرعي للشعب الليبي، وأيضا عارضت تدخل عسكري في سوريا ما لم يتم إقراره على مستوى مجلس الأمن الدولي، أما بالنسبة عن الأزمة الأوكرانية فإن البرازيل دعت إلى ضرورة التحفظ وتشجيع الأوكرانيين على إيجاد حل لأزمتهم بأنفسهم بدون أي تدخل خارجي .

(١) صدفة محمد محمود، البرازيل وثورات الربيع العربي، (مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد (٦)، ٢٠١٤)، ص ١٣٤ - ١٣٦ .

(٢) عمر، الدول الصاعدة وتغيرات النظام الدولي - حالة البرازيل، ص ٢٩٢-٢٩٤ .

٢- قضايا الأمن النووي : تعد البرازيل قوة نووية مدنية «سلمية»، وهو دولة موقعة على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية «TNP»، وكذلك اتفاقية (تلاتلكو TIATEIOICO)،

لتكوين منظمة منزوعة من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، كما يمنع الدستور البرازيلي استعمال السلاح النووي، ومن هذا المنظور، ارتأت الدولة البرازيلية أنه بأمكانها أن تؤدي دور بناء فيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، وساهمت البرازيل منذ (٢٠٠٥)، في معالجة هذا الملف والتي ترى أن عدم الانتشار النووي هو «قضية ضرورية»، ولكن هذا الهدف لم يصبح منتج حين يطلب ذلك من دولة «إيران»، بينما السكوت عن دول أخرى مثل «الهند»، و«الكيان الصهيوني»، وأمتد هذه

البرازيل قوة نووية مدنية «سلمية»، وهو دولة موقعة على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية «TNP»، وكذلك اتفاقية (تلاتلكو TIATEIOICO)، لتكوين منظمة منزوعة من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية

العمل الذي رافقته «تركيا» إلى غاية (٢٠١٠)، خاصة بعد مجيء الرئيسة (ديلما روسيف Dilma Rousseff)، والتي تخلت عن متابعة هذا المجهود بعد سنة (٢٠١٢)، بسبب تقارب نظرتها إلى الملف النووي الإيراني مع نظيرتها الولايات المتحدة الأمريكية.

٣- مسألة الديمقراطية والعدالة الدولية : تتخذ البرازيل موقفا مساندا لمبدأ «دمقرطة»، الأنظمة السياسية في العالم والذي تعمل الولايات المتحدة لتحقيقه، ولكن هذا المبدأ ليس «نبيلاً» في نظر السياسة الخارجية البرازيلية، إذ يشاهد العالم الولايات المتحدة تبقي على ممارسات غير ديمقراطية في سياساتها الخارجية على غرار سياسات «الحصار» التي تدوم لعشرات السنين، و«كوبا» هي أحسن نموذج لذلك، ومسألة «الشرعية» للبرازيل، فهي توافق على مبدأ تعليق سيادة دولة معينة حين يقوم صناع القرار فيها باتخاذ إجراءات «إجرامية»، ضد شعوبها، غير أن ذلك لا يجب أن يتم بالطريقة التي تدخل بها «حلف شمال الأطلسي»، في ليبيا، سنة (٢٠١٢)، إذ صنفت الدولة البرازيلية ذلك بأنه صورة للاستعمار الجديد .

مما تقدم تبين إن البرازيل ترفض البقاء على هيمنة مجموعة محدودة من القوى العالمية على النظام العالمي، والتي تعمل على رفض تحول مكانة البرازيل والدول الأخرى أمثاله، والحل أصبح هنا من وجه نظر صناع القرار البرازيلي هو العمل على إحداث التغيرات والاصلاحيات الضرورية للقضاء على فروقات السلطة العالمية، وهنا البرازيل لا تسعى إلى التغيير الكلي للنظام الدولي أدى إلى تكوين نظام يستقبل عدد أكبر من الفواعل بهدف ضبط التوازن الدولي أفضل مما عليه حالياً.

ثانياً :- الدور الإقليمي : في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، كانت البرازيل خاضعة لنظام حكم عسكري، فقامت « عقيدة الأمن القومي »، بضرورة احتفاظ البرازيل بعلاقات تحالف قوية مع الولايات المتحدة، ولاحقاً بدأت بانتقاد السياسة الخارجية الأمريكية، وانتهجت نهج أكثر استقلالية، ومن نتائج هذا السياسة، رفضها التوقيع على معاهدة «الحد من انتشار الأسلحة النووية»، باعتبارها معاهدة تمييزية تفرق بين الدول ^(١).

فالتغيير الذي ساد البيئة الدولية في التسعينات من القرن العشرين كان له انعكاساته على دول أمريكا الجنوبية، إذ ظهرت فيها حالات من التملل من الضغوط الأمريكية، لاسيما بعد سعي إدارة (بيل كلينتون ١٩٩١ - ١٩٩٩) إلى الحصول على تفويض من الكونغرس لتسريع المفاوضات التجارية مع دول أمريكا الجنوبية كونها سوقاً استهلاكية ضخمة للمنتوجات الأمريكية، ورغبة منها في إبعاد التدخلات الخارجية، سعت دول القارة إلى إيجاد صيغ للتعاون والتكامل الإقليمي، في زمن مبكر، وربما يمتد إلى زمن قيام هذه الدول واستقلالها، إلا أن الجهود الحقيقية ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين مع ادراك تلك الدول، أن السبيل الأمثل لتخطي مشاكلها الاقتصادية يكمن في توحيد المواقف وتكاملها. ومع مطلع القرن الحالي تمثلت أهم التطورات بوصول اليسار إلى السلطة في العديد من دولها، وتحسن الوضع الاقتصادي، وتراجع النفوذ الأمريكي، ومن أجل إرساء أسس التكامل فيما بينها وقعت دول القارة العديد من اتفاقيات التعاون الثنائية، إذ وقعت البرازيل وفنزويلا (٢٦) اتفاقاً لتعزيز التحالف الاستراتيجية، شملت العديد من المجالات لاسيما الدفاع والتعدين والطاقة، وفي عام ٢٠٠٨ حقق رؤساء دول القارة الاثني عشرة إنجازاً كبيراً بالتوقيع على الاتفاق التأسيسي لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية (يوناسور UNASUR)، على غرار الاتحاد الأوروبي. وهو «منظمة حكومية دولية تهدف إلى تعزيز التكامل الإقليمي، والحوار السياسي، والتنمية الاقتصادية، والتنسيق في المسائل الدفاعية بين الدول الأعضاء فيها، لتحل تدريجياً محل جماعة دول الانديز والسوق المشتركة الجنوبية (مركوسور)، ومقره في (كويتو)، في الاكوادور ويضم جميع دول القارة ^(٢).

واكتشفت البرازيل دوراً مميزاً خلال فترة رئاسة (فيرناندو كاردوسو Fernando Cardoso)، وتركيز إدارته على تأدية أدوار الوساطة، ووضع السلام في المحيط الإقليمي، مثل الوساطة التي قام بها البرازيل مع كل من الأرجنتين، تشيلي، الولايات المتحدة، في النزاع بين (بيرو والاكوادور)، والتي أسفرت عن توقيع اتفاقية سلام بين الدولتين في (١٩٩٥)، كما أدى الموقف إلى المساعدة

(١) بريجاجوا وآخرون، البرازيل القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية، المرجع السابق، ص ١٠٤.

(٢) كوتر عباس الربيعي، نهضة دول أمريكا الجنوبية « دراسة حالة البرازيل »، (المجلة السياسية والدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية- جامعة بغداد، العدد (٣٦)، ٢٠١٧) ص ص ١٠٠ - ١٠١.

على منع انقلاب عسكري في باراغواي، وفي السياق ذاته، تمكن الرئيس (كاردوسو Cardoso)، من رعاية أول قمة إقليمية في أمريكا الجنوبية، تم عقدها في البرازيل عام (٢٠٠٠)، بحضور جميع دول أمريكا الجنوبية، وتمكنوا من خلالها، من إطلاق «مبادرة التكامل الإقليمي في أمريكا الجنوبية»، تشمل بناء خطوط اتصال ومواصلات لتسهيل التنقل بين دول الإقليم، وشكل صعود (احزاب اليسار)، في أمريكا اللاتينية اعطاء فرصة اكبر للتشابك والتنوع، والتحرر من صيغ الايدلوجية القديمة، فخطت لنفسها طريقاً يهدف إلى أن تصبح لاعباً إقليمياً ودولياً، فالبرازيل تتقاسم حدودها مع كل من دول أمريكا الجنوبية ما عدى الاكوادور وتشيلي، فقد نظمت الاهتمامات الجيوسراتيجية للنخب السياسية والعسكرية البرازيلية منذ عدة عقود حول منطقة الأمازون في الشمال وفي الغرب، ومن ناحية الأرجنتين جنوباً، إذ تمكنت البرازيل منذ سنة (١٩٩٠)، أن تتبع آليات عديدة للتعاون تمكنت من خلالها من تسيير محيطها المباشر، وأن الموضوع الرئيسي للدبلوماسية البرازيلية تتمثل في منطقة «الأمازون»، وبالرغم من وجود اتفاقيات التعاون في الأمازون منذ سنة (١٩٧٨)، فإن حدة التوترات بين دول الجوار وداخل الدول هذه الدول نفسها، دفعت بالبرازيل إلى التفعيل الدائم والمستمر لدبلوماسية «الوساطة»، وذلك على مستويين أثنتين^(١):

- ١- بين الدول : مثل : حل النزاع بين كولومبيا من جهة والاكوادور وفينزويلا من جهة أخرى سنة (٢٠٠٨)، وحل النزاع بين فنزويلا وغويانا الفرنسية.
- ٢- داخل الدول وساهمت البرازيل في معالجة الأزمات السياسية التي حدثت في أمريكا اللاتينية مثل: فنزويلا: فقامت البرازيل سنة (٢٠٠٢)، بتنظيم حملة التنديد من طرف دول أمريكا الجنوبية ضد الانقلاب الذي وقع لفترة قصيرة ضد الرئيس (هوجو شافيز Hugo Chavez)، وبينما لم تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية وكندا موقفاً من الأزمة، وسنة (٢٠٠٨) عند اندلاع الأزمة بين المعارضة والحكومة في فنزويلا، فقامت البرازيل بتأسيس مجموعة «أصدقاء فنزويلا»، مع (تشيلي والمكسيك والبرتغال واسبانيا)، بهدف الإصلاح بين الأطراف المتنازعة. وهابتي : سنة (٢٠٠٤)، فترأست البرازيل بعثة الأمم المتحدة إلى هذه الدولة التي حدث فيها إنقلاب عسكري بعد نزاعات دامت عدة أسابيع والذي أضفى إلى عزل الرئيس (جان برتران أريستيد).

وفي الآونة الأخيرة ولتعزيز التجارة بين تعتمد البرازيل والأرجنتين إطلاق «عملة موحدة»، والتي بدء التحضير لاعتمادها قبيل زيارة الرئيس (لولا) للعاصمة الأرجنتينية «بوينس

(١) عمر، الدول الصاعدة وتغيرات النظام الدولي - حالة البرازيل، ص ص ٢٩٤ - ٢٩٦ .

أيرس»، للمشاركة في قمة «أمريكا اللاتينية والكاريبي»، والتي انسحب منها الرئيس السابق (جاير بولسونارو Jair Bolsonaro)، وفيما يخص فوائد هذه العملة، تقول، (فلورينسيا غوتيريس Florence Gutierrez)، الخبيرة الاقتصادية في مركز الاقتصاد السياسي الأرجنتيني، «لقد نوقشت فكرة العملة الموحدة لفترة طويلة من حيث المبدأ، تجري دراسة إمكانية اعتماد عملة بين الأرجنتين والبرازيل، ومع الاحتفاظ بالعملة السيادية، دون فقد الاستقلالية النقدية والمالية، واعتماد العملة للتكامل والتجارة، بأماكن انضمام المزيد من البلدان للانضمام في المستقبل. وترى (غوتيريس)، في اعتماد العملة تأثيراً إيجابياً لأن هذا الإجراء سيدمج بين اقتصادات المنطقة التي ستنظم، ولتجنب الاعتماد على «الدولار»، في التجارة الإقليمية^(١).

ولكن الاقتصادي البرازيلي (دانيال فيريد دي الميدا)، لديه رأي آخر، إذ يقول «إن العملة الجديدة لن تكون بديلاً عن العملات الأخرى، وخير مثال على ذلك «اليورو»، الذي جاء بعملية تدريجية بطيئة ومدروسة، وقد ظلت العمليات التجارية، حتى بعد توحيد اليورو، تتم بطريقة مقيدة، مما يعني أنه لا يمكن الاستغناء عن العملات المحلية على الفور. ونظرياً، حين لديك العديد من المنتجات والسلع التي يتم تصديرها من أمريكا اللاتينية إلى الصين، وتستوردها البرازيل بقيمة مضافة منخفضة مقارنة بالاستيراد المباشر من البلدان المجاورة في أمريكا اللاتينية، وربما من الأفضل توحيد العملة في الدائرة الاقتصادية اللاتينية، ولكن هذه اللحظة تقتصر الوحدة النقدية على هذه البلدين فقط، البرازيل والأرجنتين، وستلها الأوروغواي وباراغواي، ثم البلدان الأخرى المرتبطة بالسوق المشتركة لبلدان السوق الجنوبية (ميرك وسور)، وتجيب «فلورينسيا»، إن الإجراء الجديد يسمح باستبدال الدولار في التبادل التجاري بين الأرجنتين والبرازيل، وتضيف «لقد بلغت الواردات من الأرجنتين إلى البرازيل أكثر من (٢٠) مليار دولار في عام ٢٠٢٢، وكانت البرازيل شريكنا التجاري الرئيسي، وهذا المشروع، إذا تم إنجازه، سيققل الضغط على احتياطات الأرجنتين ويؤدي إلى تخفيف أكبر لمشكلة القيود الخارجية»^(٢).

ويرى «دي ألميدا» أنه لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة، وأن الرئيس السابق «بولسونارو»، كان قد اقترح الوحدة النقدية بالمعنى نفسه الذي قدمه «دا سيلفا»، و«نحن في الواقع نرى خطأ ضعيفاً بين احتمال وجود إمبريالية برازيلية أو اقتراح تكامل متوسط

(١) فيكتور يوس بيان شمس، تعزيز التجارة بين البلدين البرازيل والأرجنتين تعززان إطلاق عملة موحدة، (قطر: الجزيرة)، ٢٠٢٣، تاريخ زيارة الموقع ٢٢/٣/٢٠٢٤، من على الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net/ebusiness
(٢) المرجع السابق.

وطول الأمد في أميركا اللاتينية،» وتعتبر «غوتيريس،» عن تفاؤلها وتقول إن رئاسة (لولا) تسهل التكامل الإستراتيجي في المنطقة، وبالنظر إلى التقارب الأيديولوجي والسياسي، فمن المحتمل جداً أن تنجح هذه المبادرة، رغم أن تنفيذها سيستغرق وقتاً، ومن الممكن بمرور الوقت أن تنضم إليها المزيد من دول المنطقة^(١).

ثالثاً :- مستقبل البرازيل : وفي هذه المحور يتبين مجموعة من السيناريوات المستقبلية الايجابية والسلبية والمحافظة على الوضع القائم للبرازيل وهي كالآتي :

١ - سيناريو إيجابي : حققت البرازيل في عهد (لولا)، معجزة في جميع المجالات، ولقد نجحت هذه التجربة بانتشال البلاد من الافلاس بسبب ثقل الديون الخارجية والتي جعلت البرازيل تعاني من التبعية لمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولية، وهذه التجربة حولت البرازيل إلى دولة مقرظه لصندوق النقد الدولي، بعد أن سددت كامل مستحقاتها الية سنة (٢٠٠٥)، ومع استمرار نجاح هذه التجربة يمكن أن يقود البرازيل في المستقبل إلى تحقيق المزيد في المجالات الآتية^(٢):

أ - سياسياً : ويتلخص في مستويين :

• - داخلياً : عانت البرازيل من السيطرة العسكرية المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية من (١٩٦٤ - ١٩٥٨) ولكن بعد أن جاء دستور (١٩٨٩)، والذي نجح في انتخاب مباشر لرئيس الجمهورية وبمشاركة جميع المواطنين المستوفيين للشروط القانونية، وذلك أدى إلى استقرار السياسة داخليا في ظل التناوب على السلطة، وأنجحا النظام الديمقراطي وترسيخه في البرازيل.

• - خارجياً : على المستوى الدولي، تأكيد صعود البرازيل ومشاركتها في المسائل الدولية وأيضاً محاولتها الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن بالأمم المتحدة، ومحاولة توطيد العلاقات الدبلوماسية مع شعوب العالم للتعريف بها وجذب السياح، واستمرارها في السياسة الداعمة لحق الشعوب في تقرير مصيرها، وعلى المستوى الإقليمي، بسط هيمنتها على أميركا اللاتينية، تطوير تكتل الاوناسور وزيادة عدد دول الأعضاء فيه.

(١) بيان شمس، تعزيز التجارة بين البلدين البرازيل والأرجنتين، المرجع السابق .

(٢) بلطرش، مكانة القوى الصاعدة «الريكس» في النظام الدولي دراسة حالة البرازيل ٢٠٠٢ - ٢٠٢٠، ص ص ١٢٨ - ١٣٢ .

ب- اقتصادياً : ومنها

- ارتفاع مستوى دخل الفرد ومعدلات النمو الاقتصادي السنوي.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء والصناعة والطاقة المتجددة.
- ارتفاع الصادرات مقابل انخفاض الواردات وهذا يؤدي إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري.
- استخدام التكنولوجيا المتطورة لأنتاج الصناعات الثقيلة بجودة ممتازة وتنافسية.
- زيادة النمو الاقتصادي والتجاري مع دول أعضاء المير كسور والذي يسعى إلى تكامل اقتصادي وسياسي .

ج- اجتماعياً : إن للبرنامج الاجتماعي الذي تعهده (لولا) بتنفيذه بعد فوزه بانتخابات (2002) دور كبير في انتشار عائلات كانت تعيش تحت مستوى خط الفقر، ووفر لهم مناصب عمل وتعليم مجاني والمرافق الصحية، وهذا البرنامج حقق تقدم كبير على المستوى الاجتماعي، على سبيل المثال :

- تحسين مستوى دخل الفرد الصحة وانخفاض مستوى الفقر من حوالي (٤٥٪ الى ٢٠٪).
- زيادة جهود الدولة في محاربة الفقر من خلال إجراءات متبعة ومنها: محاولة القضاء على الفقر وجعلة قضية وطنية، خلق المزيد من فرص العمل وتشجيع المبادرات من خلال القضاء على الجريمة وتحقيق الاستقرار مما يجذب الاستثمارات الأجنبية، ترشيد استغلال الثروات الطبيعية وتحويلها إلى أرباح لخدمة المشاريع التنموية.

٢- سيناريو سلمي : كما يمكن لتجربة الثماني سنوات النجاح يمكن أن يصيبها الفشل وذلك من خلال أمور كثيرة منها، انخفاض معدلات النمو بسبب عودة المديونية الخارجية، عجز الميزان التجاري وارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات، عدم التنوع في التصدير واعتمادها على المواد الخام والأولية، وأيضاً تراجع الدولار البرازيلي وهبوط قيمته مقارنة مع العملات الأخرى، والسيناريو الأكثر سلبية هو تفكك دول «بريكس»، وخروج البرازيل من عضويته مما سوف يؤثر على حصولها على الدعم

**تواجه البرازيل مخاوف تفكك
«الاتحاد الفيدرالي» المتكون من
26 ولاية ومطالبتهم بالانفصال
وأيضاً عجز البرازيل عن تحقيق
أدنى مستويات الاستقرار فيها
مما يؤدي الى تدخلات عسكرية
اجنبية فيها**

الاقتصادي والسياسي من زملائها في البريكس، أما سياسياً، فتواجه البرازيل مخاوف تفكك «الاتحاد الفيدرالي» المتكون من ٢٦ ولاية ومطالبتين بالانفصال، وأيضاً عجز البرازيل عن تحقيق أدنى مستويات الاستقرار فيها مما يؤدي الى تدخلات عسكرية اجنبية فيها، وأيضاً الانقسامات والصراعات السياسية وعودة العسكريين إلى الحكم، ومخاوفها من تراجع مكانة البرازيل وتصنيفها ضمن الدول المتخلفة، أما اجتماعياً، المخاوف من التخلي عن المشاريع الاجتماعية لدعم الفقراء، واتساع الهوة بين طبقات المجتمع وزيادة معدل الجريمة وزيادة معدل الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية^(١).

٣- السيناريو المحافظ على الوضع القائم : ويتمثل في:

- استمرار البرازيل على الوضع الحالي دون تسجيل زيادة في الإنتاج.
- اقتصادياً تبقى مستويات النمو متقاربة ويبقى تركيزها على المواد الخام والأولية.
- مستوى دخل الفرد متوسط وتحقيق مؤشر لا بأس به في الناتج المحلي وبذلك بقاءها المراتب بين السادسة والثامنة والعاشرة عالمياً.
- تبقى الشركات البرازيلية خاصة المتعددة الجنسيات تحول المنافسة وفرض وجودها ضمن الاقتصاديات الكبرى.
- يبقى منتدى البريكس على ما هو عليه دون الوصول الى منطلق جديد .

(١) بلطرش، مكانة القوى الصاعدة «البريكس» في النظام الدولي دراسة حالة البرازيل ٢٠٠٢ - ٢٠٢٠، ص ١٣٢.

الخاتمة

ختاماً يمكن القول إنَّ القوى الصاعدة حققت العديد من الإنجازات الاقتصادية لاسيما ضمن النطاق الداخلي والإقليمي وبدرجة متفاوتة وأقل دولياً، ويبرز هذا التأثير خاصة في الجانب الاقتصادي الذي أصبح شريان وغذاء العلاقات الدولية، وهو ما ينبأ بتزايد درجة التأثير السياسي لهذه الدول مستقبلاً فالبرازيل تقود المير كسور وتبحث عن مقعد دائم في مجلس الأمن لتمثيل أمريكا الجنوبية، وهي تعد أحد الأقطاب الاقتصادية العشرة الأوائل في العالم، وإصلاحاتها الداخلية لها تأثير دولي فعال وكبير، وتسمى بتجربة النهضة المتميزة لأنها تمكنت من إنشاء أنظمة اقتصادية إقليمية وعالمية. إن سياسة المجموعات والمجموعات والمبادرات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والدولية هي جزء من السياسة البرازيلية وهي السبيل الأمثل لتحقيق مبدأ التعددية الدولية ورفض السياسات الأحادية القطب. ولذلك فإن سياسات التكامل الاقتصادي والسياسي مثل مجموعة البريكس، ومجموعة دول أمريكا الجنوبية، ومبادرة (مير كسور) وغيرها من المجموعات السياسية، والمشاركة على نطاق واسع في عمليات حفظ السلام الدولية الخاصة بها، هي سياسات ضرورية، وتقدم البرازيل مساهمة إيجابية لمجموعة العشرين والقضايا المتعلقة بالتجارة الدولية وحماية البيئة وتغير المناخ، وكذلك الفقر والفساد وانتشار الجريمة المنظمة وتدمير الغابات الاستوائية في منطقة الأمازون.

الاستنتاجات

- ١- بروز العديد من الدول كقوة صاعدة على الصعيدين الإقليمي والدولي ومن أبرزها البرازيل؛ وهي نتيجة لقوتها الاقتصادية التي مكنتها في ذلك.
- ٢- إنَّ تأثير العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية خاصةً بعد إنتهاء الحرب الباردة أسهم بشكل كبير في ظهور القوى الصاعدة اقليمياً ودولياً والبرازيل من ضمنها.
- ٣- إنَّ الصعود البرازيلي لم يأتي من فراغ بل نتيجة لتحقيقها معدلات عالية من حيث معدل النمو والنتائج المحلي الإجمالي وجذب الاستثمارات.
- ٤- إنَّ صعود البرازيل كقوة صاعدة يتعلق بمدى نجاح السياسات الحكومية البرازيلية والإصلاحات والبرامج التنموية ومواكبة التطورات التكنولوجية داخلياً، والثاني خارجي يتعلق بمدى اقامتها عالقات سياسية واقتصادية متوازنة مع المحيط الإقليمي والمجتمع الدولي.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب العربية والاجنبية.

- ١- باراج خانا : العالم الثاني السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان- بيروت، ط١، ٢٠٠٩.
- ٢- ريتشارد نيد ليبو: لماذا تتحارب الامم؟، ترجمة : أيهاب عبدالرحيم علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١٣.
- ٣- روتن براون : البرازيل شعبها وأرضها، ترجمة (محمد عبد الفتاح ابراهيم)، مكتبة النهضة المصرية، مصر - القاهرة، ١٩٦٩.
- ٤- عمار كريم حميد : ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق اسيا « دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح »، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٢١ .
- ٥- عبد الرحمن : ابن خلدون « المقدمة »، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٥ .
- ٦- عاطف معتمد وآخرون : البرازيل القوى الصاعدة في امريكا اللاتينية، الدار العربية للعلوم ناشرون، قطر - الدوحة، ط١، ٢٠١٠ .

ثانياً:-الرسائل والاطارح الجامعية .

- ١- بوكركب عمر: الدول الصاعدة وتغيرات النظام الدولي : حالة البرازيل، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، ٢٠١٩ .
- ٢- لمياء لخرايسية وآخرون : دور القوى في التأثير على تغيير النظام الاقتصادي العالمي- دراسة حالة تكتل بريكس، رسالة ماجستير، كلية العلوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، علوم تجارية، ٢٠٢٠.
- ٣- فتحية بلطرش : مكانة القوى الصاعدة «البريكس» في النظام الدولي دراسة حالة البرازيل ٢٠٠٢-٢٠٢٠، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات استكمال شهادة ماستر في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٩.

ثالثاً:- المجلات الاكاديمية والعلمية .

- ١- احمد فاروق عباس : التجربة التنموية في الصين الواقع والتحديات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠١٩ .
- ٢- أزهار عبد الله حسن: إستراتيجية توظيف القوى الذكية في السياسة الخارجية الامريكية بعد ٢٠٠٨، العدد (٩)، مجلة تكريت، كلية القانون والعلوم السياسية، كركوك، ٢٠١٧ .

- ٣- أمل عبدالحميد وآخرون : اقتصادات عالمية- تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل- دروس مستفادة، مجلة دراسات دورية، العدد (٧)، بنك الاستثمار القومي، مصر، ٢٠١٧ .
 - ٤- صدف محمد محمود : البرازيل وثورات الربيع العربي، مجلة سياسات عربية، العدد (٦)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٤ .
 - ٥- فاطمة محمدى : الدبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة دول «البريكس» أنموذجاً، مجلة السياسة الدولية، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة، الجزائر، ٢٠١٨ .
 - ٦- كوثر عباس الربيعي : نهضة دول أمريكا الجنوبية « دراسة حالة البرازيل»، المجلة السياسية والدولية، العدد (٣٦)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية- جامعة بغداد، ٢٠١٧ .
 - ٧- وفاء لطفي : القوى الآسيوية الصاعدة في النظام الدولي « الهند أنموذجاً »، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠٢٣ .
 - ٨- معين حداد : تحديات القوى الصاعدة، جريدة الاخبار العدد ٣٩٥٤، الثلاثاء ١٤ كانون الثاني ٢٠٢٠ .
- رابعاً:- الموقع الإلكتروني (الانترنت) .
- ١- عادل جارش : القوى الصاعدة دراسة في ابرز المضامين والدلالات، المركز الديمقراطي العربي، اكتوبر ٢٠١٦، من على الموقع الإلكتروني:
<https://democraticac.de/?p=38993>
 - ٢- فيكتور بوس بيان شمس : تعزيز التجارة بين البلدين البرازيل والأرجنتين تعزيمان إطلاق عملة موحدة، الجزيرة، ٢٠٢٣، تاريخ زيارة الموقع ٢٢/٣/٢٠٢٤، من على الموقع الإلكتروني :
www.aljazeera.net/ebusiness

خامساً:- الكتب باللغة الانكليزية .

1. Fareed Zakaria : the post- American world، w.w. nortoh & company، United states of America، First edition.

